الادارة العثمانية في العراق خلال عهود الحكم العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الاولى:

١. التقسيمات الادارية :

بادرت الدولة العثمانية على اثر الاستيلاء على بغداد في ١٥٣٤م، والحاق البصرة على نحو مباشر بالدولة في ١٥٤٦،الى وضع تقسيم اداري منظم للعراق لكونه احد اهم ولاياتها من ناحية ولأنها لم تجد تقسيما اداريا واضحا له، من ناحية اخرى، وقد روعيت في التقسيم الاوضاع الخاصة بالبلاد، ولاسيما ما يتعلق بالعشائر العربية والكردية التي تؤلف نسبة كبيرة من السكان. وقد طبق العثمانيون على العراق نظام الايالات المعمول به في بقية انحاء الامبراطورية . والايالة او الولاية هي اكبر وحدة ادارية وتقسم الى وحدات ادارية اصغر تعرف بالسناجق ومفردها سنجق اي لواء وحاكمها يعرف بالسنجق بك اي امير اللواء. وقسم العراق اول الامر على اربع ولايات اخذت شكلها المنتظم في اوائل القرن السابع عشر الميلادي وهي بغداد والموصل والبصرة وشهرزور (كركوك) ، ثم اضيفت ولاية الاحساء.

من الصعوبة وضع حدود دقيقة للولايات العراقية وذلك لعدم الثبات الذي اتسمت به، اذ كانت عرضة لتغيرات مستمرة حيث تم نقل قسم من السناجق من ولاية الى اخرى، او زيادة عدد سناجق الولاية نفسها، ولنا مثال جيد هو اربيل وشهرزور، فقد جعل العثمانيون اربيل سنجقا تابعا لولاية بغداد، واستمرت كذلك طيلة القرن السادس عشر، ثم التحقت في القرن السابع عشر بولاية شهرزور التي كان مركزها مدينة كركوك، وقد ادى بروز وتنامي قوة الامارة البابانية منذ اواخر القرن السابع عشر وسيطرة حاكمها بابا سليمان (١٦٦٩-١٦٩٩) على مدينة كركوك عام ١٦٦٠واستمرارها تحت حكم البابانيين حتى عام ١٧٠١،الى دفع العثمانيين الى الغاء ولاية شهرزور من التقسيمات الادارية للعراق منذ بداية القرن الثامن عشر. ويبدو ان هذا الالحاق شمل توابع كركوك ايضا ومنها اربيل التي استمرت تبعيتها لولاية بغداد. وتشير المصادر التاريخية الى مثل هذه التبعية، ففي عام ١٨٠٤كان حاكم اربيل هو سليمان بك ابن اخت والي بغداد المملوكي علي باشا (١٨٠٢-١٨٠٧) وفي عام ١٨٢١ عين الوالي المملوكي داوود باشا(١٨١٦-١٨٣١) اخاه احمد باشا حاكما على اربيل. ونجد مثالا اخر لهذا الاضطراب الاداري، فقد كان سنجق السليمانية تابع اداريا لإيالة شهرزور التي اعيد تشكيلها عام ١٨٤٩ ،بعد ان كان تابعا لبغداد، ويعود سبب هذا التغيير الى بعد سنجق السليمانية عن

بغداد، مما جعل هناك صعوبة في تامين الامن والنظام فيها. ولكن في عام ١٨٥١الحقت ايالة شهرزور نفسها بإيالة بغداد، بعد ان قررت الدولة العثمانية اقامة ادارة موحدة وموسعة في العراق بغية تسهيل حل مشاكل البلاد. وكذلك نجد الحالة ذاتها في كربلاء فقد عدت هذه المدينة قضاء تابعا لإيالة بغداد وشهرزور عام ١٨٤٥قبل ان تفرد الاخيرة بإيالة مستقلة، ثم اتخذت الدولة العثمانية قرارا عام ١٨٥٨بإعادة تشكيل ايالة بغداد واصبحت كربلاء سنجقا، وفي عام ١٨٧٤انزلت الى درجة قضاء.

كانت السناجق تقسم على وحدات ادارية صغيرة يطلق على كل منها قضاء. والاقضية تقسم على نواح وقرى صغيرة. ويدير الاقضية على نحو عام القاضي والصوباشي والسباهية الموجودون في القضاء. في حين يدير النواحي والقرى شيوخها الذين يسمون كتخذا، يعاونهم نائب القاضي الموجود في الناحية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طبق على العراق نظام (تشكيل الولاية) الذي اصدرته الحكومة العثمانية عام ١٨٦٤.وقسم العراق بموجبه على ولايات ثلاث هي: بغداد والبصرة والموصل. وقسمت كل ولاية على عدد من الالوية وهذه بدورها قسمت على وحدات ادارية اصغر تدعى كل منها بالقضاء، والقضاء قسم على النواحي، وهذه انقسمت على اصغر الوحدات الادارية التي هي القرية. وتدار هذه الوحدات حسب تسلسلها من قبل: الوالي، المتصرف، القائم مقام، مدير الناحية، المختار.

٢.الولايات العراقية في العهد العثماني:

بغداد:

اهم واكبر ولايات العراق، بل تعد من اهم المدن الخاضعة للسلطان العثماني، ويطلق عليها احيانا كما اشار رحالة ايطالي في منتصف القرن السابع عشر باسم بغداد المقدسة . وكانت المدينة قاعدة مهمة للعمليات العسكرية ضد ايران ، ولكونها هدفاً مستمراً لكل الحملات الايرانية . وباشا بغداد اعلى باشوات العراق رتبة ، وغالبا ما يعهد اليه الاشراف على الولايات الاخرى وحمايتها مما قد تتعرض له من خطر. وفيها ثمانية عشر سنجقاً او لواء . وولاية بغداد من النوع الذي يطلق عليه في نظام الادارة العثماني مصطلح (ساليانة) وكانت وارداتها مع سناجقها تعطى بالالتزام (بروجه تخمين) وترسل وارداتها بعد استقطاع مصاريف الولاة والسنجق بكيه وبقية الموظفين واحتياجات الولاية الاخرى الى خزانة الدولة تحت اسم (مال ارساليه) . وبمقتضى هذا النظام، كانت الدولة تعهد الى شخص من ذوي النفوذ والثراء بجباية الضرائب المقررة على منطقة معينة مدة زمنية محددة اول الامر. وكان عليه قبل

مباشرة عمله ملتزما (مقاطعجي)، ان يدفع مبلغا من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التي تسمى (دائرة الالتزام) التي يمارس فيها اختصاصاته، يسدده الى دائرة تعرف باسم ديوان الروزنامة (المسؤول عن تحرير وضبط الحسابات في الدفاتر الرسمية) ليحمل لقب (ملتزم) مع المستندات الرسمية التي توضح منطقة التزامه ومقدار الاموال المقررة عليها. وكان ديوان الروزنامة يصدر في الوقت ذاته(تذاكر ديوانية) الى سكان المنطقة المعينة يحدد فيها اسم الملتزم ومقدار المال الواجب دفعه، وذلك من قبيل الرعاية لمصالح السكان، فلا يطالبهم الملتزم بأكثر مما هو مقرر عليهم . ومع ذلك كان الملتزم يحقق في ظل هذا ارباحاً مادية مختلفة منها حصوله على (الفائض) وهو الفرق بين ما دفعه وحصيلة ما يجبيه فعلاً من السكان في دائرة التزامه . وبالرغم من اشتراط الدولة على الملتزم عدم الحصول على اكثر من النسبة المحددة، الا ان تدهور مؤسساتها شجع الملتزمين على استغلال مناصبهم وجمع ما يزيد على المبالغ القانونية كثيراً فأساءوا الى الفلاحين واقتصاد الريف اساءة بالغة . وتسلل نظام الالتزام الى مختلف نواحي الدخل الحكومي، فكانت المدن والقرى تمنح بموجبه، كما كان شيخ العشيرة يلتزم بجمع الاموال الاميرية من افراد عشيرته. وقد الغى هذا النظام بموجب مرسوم الاصلاح (خطي كولخانة) الذي صدر في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م. وفي شهر كانون الاول من العام نفسه ، صدر قانون تقرر فيه ان يجمع حكام الولايات أبتداءً اول اذار ١٨٤٠م الضرائب القانونية فقط، وان يتولى جمعها جباة مدنيون يتقاضون رواتبهم من الدولة ، الا ان تطبيق ذلك ظل متعثراً ، وبقي الالتزام ساري المفعول بالرغم من صدور مرسوم سلطاني في اصلاحي اخر في ١٨ شباط ١٨٥٦ عرف باسم (خطي همايون) منع فيه الموظفون واعضاء المجالس المحلية من الاشتراك في اي (التزام) كخطوة اولى للقضاء على هذا النظام نهائياً . وقد ظل نظام الالتزام مطبقاً على العراق على الاراضي العشائرية والاميرية ، حيث كان يسند الشيوخ التزام ديرة عشائرهم وساد هذا الاسلوب طويلاً حتى توقف في اواخر القرن التاسع عشر.

الموصل:

وهي اولى مناطق العراق التي دخلت في حوزة الدولة العثمانية منذ عام ١٥١٦ وقسمت الى سناجق في عهد السلطان سليمان القانوني كما توضح ذلك سجلات الدولة العثمانية الخاصة بولاية الموصل. وطبق عليها منذ منتصف القرن السادس عشر نظام الاقطاع الحربي العثماني وبموجبه كان السلطان يمنح ارضاً لأفراد من سلاح الخيالة يستقرون فيها ويشرفون

على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين. وكانت هذه الاراضي تسمى اقطاعات. ويطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الاقطاع الحربي اسم (السباهية الاقطاعية). وهم لا يتقاضون مرتبات نقدية من الحكومة بل يعتمدون على واردات اقطاعاتهم التي يطلق عليها المصطلح التركي(مال مقاتلة)، وفي مقابل ذلك كان على هؤلاء الفرسان ان ينضموا الى الجيش حالما تشتبك الدولة في حرب ومعهم عدد من الاتباع بخيولهم واسلحتهم. وكان عدد هؤلاء الفرسان الاقطاعيين يتناسب مع مساحة الاقطاع ومع الايراد الذي تغله هذه الارض الاقطاعية التي كانت على ثلاثة انواع رئيسة هي :

١. اقطاع مساحته صغيرة نسبياً يسمى (تيمار) يغل على صاحبه ايراداً يبلغ ثلاثة الاف اقجه (عملة فضية لا يزيد وزنها على ربع مثقال من الفضة وقيمتها لم تكن مستقرة) وكان عليه ان يقدم الى الجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتراوح ما بين اثنين واربعة بخيولهم واسلحتهم.

٢.اقطاع اكبر مساحة يسمى (زعامت) يمنحه السلطان الى الفارس الذي اظهر كفاية قتالية ، ويغل على صاحبه دخلاً يصل الى مئة الف اقجة ، وعليه ان يقدم للجيش وقت الحرب عدداً من الفرسان يتحدد بنسبة فارس واحد عن كل خمسة الاف اقجة. وهذان النوعان (تيمار وزعامت) يخضعان لنظام التفتيش الذي يقوم به (الدفترداريون) .

٣.اقطاع اكبر مساحة من النوعين الاولين اسمه (خاص) لا يخضع للتفتيش، ويمنح عادة للولاة الذين يكونون في الخدمة الحكومية، ويتجاوز وارده مائة الف اقجة. وبجانب هذه الاقطاعات الحربية، كانت هناك بعض من الاقطاعات التي هي من نوع (خاص) ملكاً للسلطان ويطلق عليها (خواص همايون) وهي اكبر واهم الاقطاعات. وكل مجموعة من هذه الاقطاعات يطلق عليها (سنجق او لواء) على رأسها (سنجق بك) وهو مسؤول عن ادارة شؤون المدينة في لوائه ، فضلاً عن مهامه العسكرية .

كانت حدود الموصل تتوغل قليلاً كردستان شرقاً ، وفي تكريت جنوباً الا ان تلك الحدود لم تكن واضحة تماماً . وتختلف المصادر حول عدد سناجقها وعلى الارجح كانت ستة سناجق .

البصرة:

لقد كان موقع البصرة منحها خصوصية بالنسبة للدولة العثمانية، نظرا لقيامها بالوظيفة الدفاعية بدلا من السلطة العثمانية، فالبصرة في موقعها على رأس الخليج العربي تحيطها مخاطر انية واخرى دائمة، فمن ناحية الشرق فان لإيران دور مهم في تأجيج الصراع

من خلال هجماتهم على المدينة، اما من ناحية الغرب فان متاعبها متأتية من القبائل المتنقلة في الصحراء.

صنفت من ولايات السالیانة، وهناك خلاف تاريخي حول تقسيم البصرة الى وحدات ادارية، فبعض المصادر تشير الى ان البصرة لم تقسم على سناجق بسبب تركيبها العشائري، ومع ذلك تشير مصادر اخرى ان البصرة مؤلفة من ثمانية سناجق، وكانت تجبى ضرائبها بالالتزام وعدت وحدة ادارية واحدة يتسلم الوالي المعين لإدارتها سنوياً على شكل سالیانة في حين ان هناك ما يدل على ان ولاية البصرة قسمت على ثمانية سناجق وغالبيتها عبارة عن قلاع حربية فيها حاميات عسكرية لمواجهة انتفاضات القبائل وتهديدات حكام ايران . ويبدو ان عدد سناجقها ارتفع الى سبعة وعشرين سنجقاً في الربع الاخير من القرن السادس عشر. ومن العسير تحديد مواقع السناجق والقلاع كافة بدقة لاندثار الكثير خلال مدة لا تزيد على القرن ، بفعل الحروب والكوارث الطبيعية. استمرت البصرة ولاية مستقلة يحكمها وال مثل غيرها من الولايات، الا انها الحقت بولاية بغداد في ١٧٣٣ حيث اصبح والي بغداد يعين عليها متسلماً ينوب عنه في حكم المدينة . وظل الوضع الإداري في البصرة على هذه الصورة حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما صارت ولاية قائمة تحت ادارة (باشا) شبه مستقل وقد ضمت الاراضي الواقعة على شط العرب والفرات الى السماوة، وعلى دجلة الى العمارة التي ادخلت ضمن حدودها و تشمل الحي وشط الغراف. وقد منح والي البصرة صلاحية الاتصال المباشر مع الباب العالي، ولكن في الشؤون العسكرية والمالية ظل يتبع والي بغداد . على ان الوضع الاداري للولاية لم يستقر كلياً ، فأحياناً تلحق بولاية بغداد ثم تنفصل عنها فيلحق بها او تنتزع منها مناطق تقع بين المدينتين. ولكنها على نحو ما تبقى حتى في حالة انفصالها ولاية مستقلة تابعة لولاية بغداد التي يتمتع واليها بصلاحيات واسعة في ادارتها . فعلى سبيل المثال غدت البصرة عام ١٨٦٩ لواء تابعاً لولاية بغداد ، وفي عام ١٨٧٥م رفعت مرتبتها من لواء الى ولاية، وفي عام ١٨٨٠،انزل درجتها مرة اخرى من ولاية الى متصرفية (لواء) عام ١٨٨٤،واستمرت حتى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤ .

شهرزور (كركوك):

طبق فيها نظام الاقطاع الحربي ، وقسمت الى عشرين سنجقاً خلال القرن السادس عشر، ارتفع الى اثنين وثلاثين في منتصف القرن السابع عشر. وغالبية تلك السناجق قلاع تتحكم

بالممرات المهمة، بسبب طبيعة المنطقة العشائرية، والتهديد الايراني المستمر لها، وغالب اسمائها لا تعرف اليوم.

الاحساء:

استولى العثمانيون على الاحساء عام ١٥٥٠ولم تقسم الى سناجق، بل ظلت وحدة ادارية واحدة، فقد اصبحت ايالة الاحساء من الايالات العراقية في عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠).